STATEMENT BY YEMEN

MADE 17 JUNE 2004

AT THE UNITED NATIONS CONFERENCE ON TRADE AND DEVELOPMENT

Eleventh Session

São Paulo, Brazil
13-18 June 2004

UNITED NATIONS CONFERENCE ON TRADE AND DEVELOPMENT
Eleventh Session
Sao Paulo, Brazil
13-18 June 2004

Statement by Yemen

(IN ARABIC)

بسم الله الرحمن الرحيم

Republic of Yemen
Ministry of Industry & Trade
Minister Office

الجمهورية اليمنية
وزارة الصناعة والتجارة
مكتب الوزير

كلمة معالي الدكتور خالد راجح شيخ
وزير الصناعة والتجارة – الجمهورية اليمنية
أمام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الدورة الحادية عشرة
ساو باولو، البرازيل يونيو 2004

معالي السيد رئيس المؤتمر
معالي السيد أمين عام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
السيدات والسادة رؤساء الوفود المشاركة والمندوبين
السيدات والسادة

السلام عليكم

السيد الرئيس،

يسعدني أن أتقدم باسم الحكومة اليمنية ووفد بلادنا بجزيل الشكر والتقدير لشعب وحكومة جمهورية البرازيل الاتحادية، على احتضان ملتقى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الحادي عشر، على أرضها الطيبة، ووسط الترحاب والحفاوة الحارة التي قدمتها السلطات البرازيلية، في إطار ممتاز من التنظيم الذي يليق بهذه المناسبة الهامة.

كما يسعدني أيضاً تهنئتكم على انتخابكم رئيساً للدورة الحادية عشر للانكتاد ، وكذلك لنواب الرئيس ومقرر هذه الدورة ، متمنياً لكم النجاح ، وواثقاً بان قيادتكم الحكيمة ستقود هذا المؤتمر لتحقيق أهدافه المتوخاه.

كما أود أن اشكر معالي السيد / روبنز ريكوبيرو ، الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، على الجهود التي بذلها وسكرتارية الانكتاد الكفؤة ، بجعل هذه المنظمة مستمرة في تحقيق التحليل والبحوث العميقة المرتبطة بقضايا التجارة والتنمية وكذلك تقديم المساعدة الفنية المتواصلة للدول النامية . الأمر الذي تنمني تطوره بصورة أكبر، من خلال تقديم دعم مالي للدور الحيوي لهذه المنظمة الهامة، وضرورة تقويته، حيث أن ذلك سينعكس ايجابيا على مساعدة الدول النامية في مواجهة الصعوبات العديدة التي تواجهها.

ويأتي انعقاد هذه الدورة الحادية عشرة متزامنا مع الاحتفاء بمرور أربعين عاماً على إنشاء الانكتاد، قامت خلالها المنظمة بتقديم دور هام لخدمة الدول النامية في تطور ملحوظ يتناسب مع المراحل المختلفة التي مرت بها العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية. وبهذه المناسبة، فأننا نسجل امتناننا للمساعدة الفنية التي حصلت عليها بلادي، ونأمل في تناميها مستقبلاً، من خلال التعاون المستمر مع الانكتاد، وخاصة في القضايا المرتبطة بالاندماج بالاقتصاد العالمي.

السيد الرئيس،

خلال دورات هذا المؤتمر العديدة، وخاصة التاسعة والعاشرة منها، تأكد ترابط التجارة والتنمية بصورة لم يسبق لها مثيل من قبل. كما تعزز دور هذه المؤسسة الرائدة ، في مجال دراسة وتحليل تلك العلاقة بصورة أكثر عمقاً وايجابية. فالتجارة – كما نعلم جميعاً– هي وسيلة لتحقيق التنمية، وليست غاية بحد ذاتها. وتبرز أهمية تلك الحقيقة ، خاصة في ظل تنامي اندماج الاقتصاد العالمي وسيطرة العولمة على أساليب التبادل التقليدية السابقة .

وفي نفس الوقت ، أفرزت الحركة القوية للعولمة جوانب في غاية الصعوبة للبلدان النامية ، والأقل نمواً منها على وجه الخصوص . حتى أصبح التهميش يهدد العديد من الاقتصاديات الصغيرة والضعيفة ، خاصة مع وجود قيود عرض واضحة وإمكانية محددة لتطوير قدراتها الإنتاجية والتصديرية بصورة ذاتية ، مثل حالة العديد من الدول الأقل نمواً، ومنها الجمهورية اليمنية .

وكما تفيد الدراسات والتحليلات المختلفة، فأن معدلات الفقر لم تشهد تراجعاً ملموساً خلال الفترة الماضية، في العديد من الدول الأقل نمواً، ومنها اليمن. الأمر الذي يحتم العمل السريع لمعالجة تلك الآفة ، من خلال وسائل جديدة وإضافية، ذات قدرة أكبر على مكافحة الفقر ، إذا ما أريد تحقيق أبرز أهداف الأمم المتحدة التنموية الألفية ، وهو المرتبط باجتثاث الفقر المطلق والجوع .

ولذلك تأتي مراجعة برنامج عمل العقد 2001-2010 لصالح البلدان الأقل نمواً، و كذلك مدى التقدم المنجز في تحقيق أهداف الألفية، خلال العام القادم، في غاية الأهمية، حتى نطمئن جميعاً بأننا نسير في

الطريق الصحيح، بموجب ما تم التوافق عليه في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث للدول الأقل نمواً، المنعقد في بروكسيل عام 2001 ، و مؤتمر القمة العالمي عام 2000. ويعد تعزيز دور التجارة في التنمية أحد أهم المحاور التي تضمنتها خطة العمل المذكورة، كما أن بناء القدرات الإنتاجية لجعل العولمة مجدية لأقل البلدان نمواً، لا يقل أهمية، بل يعتبر مقدمة ضرورية لتعزيز دور التجارة بصورة ايجابية. ولا تقل خطة العمل الصادرة عن الدورة العاشرة للانكتاد في اجتماع بانجكوك عام 2000، أهمية في ذلك الاتجاه.

و نأمل أن تأتي نتائج دورة الاجتماع الحادية عشرة معززة لخطط العمل السابقة، ومحفزة على تنفيذها بصورة أكثر عملية. و حيث يعتبر التنفيذ هو المحك العملي لمثل تلك الخطط والنوايا الحسنة.

و بهذه المناسبة، لا يفوتني تقدير الجهود المستحقة للثناء، المبذولة من قبل شركاءنا التنمويين، والمجتمع الدولي بصورة عامة. إلا أنه مازال هناك مجال أكبر للتحسين ، خاصة مع تنوع وامتداد المشاكل التي تواجه البلدان النامية ، والأقل نمواً منها على وجه الخصوص ، على ارض الواقع المتسارع التغير والتعقيد . وبالتالي، فإن هذه المناسبة تستدعي تجديد الالتزام بزيادة المساعدة التنموية المتاحة للبلدان الأقل قدرة على مواجهة تلك الصعوبات.

السيد الرئيس،

لقد عملت اليمن، من جانبها، خلال ما يزيد عن عقد من الزمان، على تواصل مسيرة التنمية، على الرغم من إمكانيات البلاد المحدودة، والصعوبات العديدة التي تواجهها. فقد بدأ تنفيذ برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري منذ عام 1995. وقد ارتبط ذلك بالعمل على ترسيخ نظام ديمقراطي ، قائم على النظام والقانون والحكم الرشيد . كما صاحب ذلك إعداد وثيقة الإطار العام للمساعدة التنموية ، وخطة خمسيه ثانية ، وإستراتيجية التخفيف من الفقر ، التي تمثل دليل عمل لجهود وأولويات التنمية في بلادي . ونعمل حالياً على دمج الخطة الخمسية في إستراتيجية التخفيف من الفقر ، في وثيقة واحدة ، للفترة 2006-2010 ، وذلك في إطار وضع الاستراتيجيات والأهداف وتجميع الجهود لأغراض التنفيذ والمتابعة والتقييم ، في إطار خطة طويلة المدى لتنفيذ الأهداف الألفية حتى عام 2015.

إلا أن احتياجات اليمن المادية لتحقيق ذلك تتجاوز الثمانين مليار دولار، حتى عام 2015 ،وتأمل بلادي قيام شركاءنا التنمويين الدوليين والإقليميين، إضافة للاستثمار الأجنبي المباشر، بتوفير فجوة التمويل الكبيرة المطلوبة لتحقيق الأهداف الألفية في اليمن، والتي تصل إلى ثلاثين مليار دولار، و أن تلقى بلادنا الدعم والمساندة اللازمة في ذلك الأتجاة.

ومن ناحية أخرى، تسعى بلادي للاندماج في النظام التجاري متعدد الأطراف، من خلال مواصلة الجهود للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، بهدف الاندماج المناسب في الاقتصاد العالمي، إلا أن مثل ذلك الأمر، كما تعلمون، يمثل صعوبة كبيرة للدول الأقل نمواً، ومنها اليمن، التي لم تستكمل عملية انضمامها للمنظمة بعد. الأمر الذي يتطلب تفهم ومساندة أكبر من قبل أعضاء المنظمة، اعتباراً للظروف الخاصة التي تمر بها تلك البلدان، والصعوبات والآثار السلبية التي قد تواجهها في ذلك الصدد. وبهذه المناسبة، نؤكد على أهمية تنفيذ نص وروح قرار المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية حول إرشادات انضمام الدول الأقل نموا إلى المنظمة، الصادر في العاشر من شهر ديسمبر 2002.

حيث أن ذلك من شأنه مساعدة تلك البلدان على انجاز عملية الانضمام بصورة اقل تعقيداً وصعوبة مقارنة بالوضع السابق.

السيد الرئيس

لا يفوتنى في الختام أن اوكد أن التنمية في منطقة الشرق الأوسط مرتبطة بتوفير الحل العادل والشامل للقضية الفلسطينية، و توفير الأمن والسلام في تلك المنطقة المضطربة. ومن هنا تسعى حكومة بلادى، بقيادة فخامة الرئيس على عبدالله صالح مع القيادات العربية الأخرى، للعمل على التوصل إلى ذلك السلام المنشود، الذي من شانة الدفع بجهود التنمية إلى مستويات أعلى. و لذلك، فأننا نعلق أمالاً كبيرة على أن يخرج مؤتمرنا هذا بنتائج ايجابية، تساهم في مساندة جهود التنمية والاستقرار في الدول النامية والأقل نموا، في إطار الأولويات التي تتطلبها أوضاع تلك البلدان.

و في الأخير أتمنى التوفيق لاجتماعنا هذا، الذي نأمل أن يتوج بالنجاح التام لمواجهة مختلف القضايا المطروحة أمام دورته الحادية عشر، في إطار تحقيق أهداف التنمية الألفية الدولية.

و السلام عليكم ورحمة اللة و بركاتة.